

المصارف المركزية الخليجية ترفع الفائدة نصف نقطة مئوية



الإمارات ترفع تسهيلات الإيداع لليلة واحدة 50 نقطة أساس

السعودية ترفع الربو إلى 1.75% والربو العكسي إلى 1.25%

قطر ترفع الإيداع وإعادة الشراء إلى 1.5% و1.75% والإقراض إلى 2.75%

البحرين ترفع الفائدة على الودائع والإقراض لليلة واحدة إلى 1.5% و3%

الكويت ترفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية إلى 2%

تباينت ردود أفعال البنوك المركزية الخليجية على قرار رفع الفائدة، ولكنها جميعاً بقيت في اتجاه واحد هو الرفع بمقدار 50 نقطة أساس (نصف نقطة مئوية «0.5%»)، ما عدا الكويت التي رفعت بمقدار 25 نقطة أساس فقط. ففيما قرر مصرف الإمارات المركزي رفع «سعر الأساس» على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بـ 50 نقطة أساس، فقد

أبقى على السعر الذي ينطبق على اقتراض سيولة قصيرة الأجل من «المركزي»، من خلال كافة التسهيلات الائتمانية القائمة عند 50 نقطة أساس فوق سعر الأساس.

من جهته، قال البنك المركزي السعودي إنه زاد أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس، وقرر رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بواقع نصف نقطة مئوية إلى 1.75% و1.25% على الترتيب.

كذلك، قال مصرف قطر المركزي إنه رفع سعر الفائدة الرئيسي للإيداع 50 نقطة أساس إلى 1.5% وزاد أيضاً سعر فائدة إعادة الشراء 50 نقطة أساس إلى 1.75% وسعر فائدة الإقراض بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.75%. وفي البحرين، رفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة الأساسي للودائع لمدة أسبوع بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1.75%، وزاد سعر الفائدة للودائع والإقراض لليلة واحدة 50 نقطة أساس إلى 1.5% و3.0% على الترتيب، ورفع سعر فائدة الودائع لمدة أربعة أسابيع بمقدار 75 نقطة أساس إلى 2.5 في المئة.

أما في الكويت، فقال بنك الكويت المركزي إنه قرر رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، من 1.75% إلى 2%. وقال محافظ البنك المركزي باسل أحمد الهارون إن القرار «يأتي في ضوء متابعة مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، والتطورات الجيوسياسية وأثرها في الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم العالمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع والاضطرابات في سلاسل التوريد، والتي تشكل مصدراً أساسياً للتضخم المستورد وما له من انعكاس على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت». أكبر زيادة في 22 عاماً

ورفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي) الأمريكي سعر الفائدة القياسي لأموال ليلة واحدة بمقدار نصف نقطة مئوية، أكبر زيادة في 22 عاماً، وقال إنه سيبدأ تقليص حيازاته من السندات الشهر القادم كخطوة إضافية في معركته لخفض التضخم.

وحدد البنك المركزي الأمريكي النطاق المستهدف لفائدة الأموال الاتحادية بين 0.75 في المئة و1.00 في المئة في قرار اتخذته بالإجماع، ومن المرجح أن تعقبه زيادات إضافية في تكاليف الاقتراض ربما بنفس القدر. وقالت لجنة السوق المفتوحة الاتحادية المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة في بيان عقب اجتماع استمر يومين إنه على الرغم من هبوط في الناتج المحلي الإجمالي على مدار الأشهر الثلاثة الأولى من العام فإن «إنفاق الأسر واستثمار الشركات في الأصول الثابتة مازالا قويين. كما أن مكاسب الوظائف متينة».

وأضافت أن التضخم «ما زال مرتفعاً» وأن الحرب في أوكرانيا والإغلاقات الجديدة المرتبطة بفيروس كورونا في الصين يهددان بالإبقاء على الضغوط مرتفعة. «اللجنة منتبهة جداً لمخاطر التضخم».

وقال البيان إن الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الاتحادي، التي قفزت إلى حوالي تسعة تريليونات دولار في إطار محاولة البنك المركزي حماية الاقتصاد من جائحة كوفيد-19، سيُسمح لها بأن تنخفض بمقدار 47.5 مليار دولار شهرياً في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب، وسيرتفع الخفض ليصل إلى 95 مليار دولار شهرياً في سبتمبر/أيلول.

ولم يصدر صانعو السياسة النقدية توقعات اقتصادية جديدة بعد اجتماع هذا الأسبوع، لكن البيانات منذ اجتماعهم السابق في مارس/آذار لم تظهر دلائل تذكر على تباطؤ في التضخم أو نمو الأجور أو التوظيف. ((وكالات